

## **مجلس الأمة يوافق على التقاعد المبكر بالدولة الأولى الموافقة على المداولة الثانية لـ«السجل التجاري» و«نهاية الخدمة لموظفي النفط»**

**المطلب الرابع: حماية حقوق المنشآت**  
الجراح: إحالة ملف «الأولبي الآسيوي» للنيابة ونطبيق القانون على الجميع بدليل إعدام ابن من الأسرة  
الخالد: نتعامل مع منظمات دولية كثيرة ونحتاج وقتاً لتحايد عدد الموظفين الكويتيين بها

لأولبلي الغيت منذ عامين  
وزير المالية: تمت مراسلة وزار  
الداخلية في هذا الموضوع وأجريت  
التحريات.. وتمت إحالة هذا الملف  
إلى النيابة العامة ووزير المالية نايف  
الحجرف: احتراماً لوجود ملف إيداعات  
المجلس الأولي الآسيوي في النيابة  
لعامة لنخوض في هذا الموضوع وهو  
وُؤكِد عليه بأن المبني محل نزاع قانوني  
ونعمل على استرداده  
وزير الداخلية: الحكومة جادة في  
مكافحة الفساد وأي نائب لديه موضوع

A close-up photograph of a man wearing traditional white robes and a black headscarf. He is looking down and slightly to his left. The background is a plain, light-colored wall.

The flag of Belarus, featuring horizontal stripes of red, white, and green, with a yellow emblem in the center.

وافق مجلس الامة بجلسته امس قانون التقاضي المبكر في مداولته الاولى دون مناقشة وتأجيل المداولة الثانية اسبوعين وافق المجلس بالغلبية خاصة قانون نهاية الخدمة لموظفي القطاع النفطي بموافقة 43 نائباً ويعيله للحكومة وافق المجلس قانون السجل التجاري في المداولة الثانية ويحيطه الى الحكومة . في حين لم تتصدر اي توصيات في موضوع المجلس الأوليبي الآسيوي بعد مناقشة امتدت لحو ساعتين ورفض المجلس رفع الحصانة عن النائب

تصویر - محمد صابر

A medium shot of a man in traditional Saudi attire, featuring a white ghutra (headdress) with an agal (headband). He is looking down at a small object on a table. The background is slightly blurred, showing other people in similar attire.

A photograph of King Salman bin Abdulaziz Al Saud of Saudi Arabia. He is seated at a podium, wearing a traditional white agal and agal, a brown robe (ghutrah), and a yellow shayla. He has his right hand near his chin in a thoughtful pose. He is looking towards the left. The podium has two microphones on it. In the background, there is a large green wall with a map of the world, and several flags, including the Saudi Arabian flag and the United Nations flag. To the left, a portion of another person's attire is visible.

A man in a white robe stands behind a podium with two microphones, presiding over a session. The text at the bottom right identifies him as the chairman.

محمد الهرشاني في قضية بلدية بسبب وضعه 21 اعلاناً انتخابياً بدون ترخيص من البلدية.. والنتيجة 16 من 37 ويرفض رفع الحصانة عن جمعان الحرishi في قضية تجمهر امام سفارة بلا تاريخين.. النتيجة التصويت 13 من 38 والمجلس يبرر رفع الحصانة عن محمد هايف بتهمة شغل محل في غير الهدف المخصص له.. نتيجة التصويت 18 من 39  
وكشف النائب محمد هايف عدم صحة ما طرحت خلال الجلسة من امتلاكه محل بيع الورد، مضيقاً «من يقول هذا الكلام اما يكون كاذب أو مكذوب عليه». وأضاف هايف في تصريح صحافي عقب انتهاء الجلسة ليس لدى محل ورد، ومن يقول هذا الكلام لم يطع على القضية الموجدة في تقرير اللجنة التشريعية بشأن طلب

الجاس ناقش شبهات مالية باللجنة الأولمبية والمجلس الأولمبي الآسيوي دون توصيات  
وزير المالية: لا توجد صفة في موضوع تعديلات التأمينات فنحن رفضنا تقرير اللجنة المالية

٢٠١٩ - نهاد فتح الله - شاعر زاهي العابد

ي-س-ل-ام-ر-ي-ي-م-ن-و-و-ب-و-د-ور-و-س-ي-ي-ي

بيانها لا تستطيع القيام بعملية الإحلال لأن هناك موضع وظيفية لا يقبل بها الكويتيون

خليل أبل: قبل دخولي للمجلس كنت أعتقد أن الحكومة تتعمد العمل الفوضوي لاشغال الناس وبعد دخولي تأكدت من وجود عجز حكومي كامل ولا رؤية ولا أهداف استراتيجية لديها.. كفوا عن توقيع لا مانع الذي يعبر ثلاثة أرباعه حبراً على ورق مدير الإدارية يضرب به عرض الحائط.

صفاء الهاشمي: يجب أن تكون الأولوية في التوظيف إلى الأكثر احتياج.. ولا يمكن الاستمرار بخليط من يأتي أولياً.. والمؤسف أن هناك منظمات خارجية تساهمن فيها الكويت لانجد فيها الكويتيين.. زورنيد ان نعرف من وزير الخارجية كم كويتي في هذه المنظمات ان وجده

وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد : تعامل وتعاون مع المنظمات العربية والجهات التابعة لها وحتى نصل لكل هذه الجهات تحتاج لكثير من الوقت لتوفير العدد المطلوبين الكويتيين فيها .. نحن الآن في مرحلة التدقيق وستفصل المعلومات المطلوبة إلى لجنة الإحلال بأسرع وقت

وزير الخارجية : مسامحة الكويت في الجملات أحصى عدماً في خمسة .. لكن

الدلال عن دعم المرأة في المشروعات الصغيرة من لجنة تحسين بيئة الاعمال إلى لجنة شؤون المرأة و المجلس يقر حالة مقررات متعلقة باحال الكويتين من اللجنة المالية إلى لجنة الإحلال بال اختصاص .

ودارت الجلسة كالتالي :

خلال بذل الرسائل السواردة تحدث أعضاء المجلس بتحدث عن خفض سن التقاعد وعدم تعين الوافدين في الحكومة وإيجاد فرص عمل مناسبة للكويتيين، وعدم تعاون الحكومة في توفير بيانات حول احلال المواطنين محل الموظفين الوافدين

الدقابسي: هناك آلآف المواطنين قدامون طابور انتظار فرص العمل.. والمجلس مطالب بالتعاون مع الحكومة لخفض سن التقاعد

الوزير أنس الصالح: نسخر كل مكابنيتنا لقضية الإحلال، وديوان الخدمة المدنية حريص على توفير الوظائف للكويتيين، ودفعات التوظيف متالية صالح عاشر: في الوقت الذي تهب الدولة الملايين لدول أخرى لدينا أكثر من 20 ألف مواطن ومواطنة يتظرون فرص العمل

عادل الداخن: بعض الجهات الحكومية

**لغانم : هناك مؤسسات دولية تستخدم  
الكويت كحاضنة لغسل الأموال**

## السبعي للعدساني: تخسي.. أنت من... تخاطل أغافا

بو غسيل الأموال وليس فقط الإيقاف  
المختلفين في هذه المؤسسات هم من  
وقفوا الرياضة ونشروا الفساد، كذلك  
جب كشفها للرأي العام وبهذه القضية  
فترض أن لا يختلف وأن تتم إحالة  
هذا الملف للنيابة. وقال الغانم متوجهًا  
للحميدي السبيعي: معزتك ومكانتك  
معروفة يا الحميدي السبيعي.. والأخ  
يا صاحب ثيثر قضية وهو ليس تابعاً لأحد  
الأسلوب المستخدم لاي شخص في  
حال دخوله (وكر الدبابير) يقال له «أنت  
يع بع مرزوق». وتتابع: العدسانى «راس»  
هاجمنى بالمجلس السابق وأثار قضايا  
ثثيرة.. والحميدى السبيعي صديق  
دى منذ 30 سنة وأختلف معه فى الكثير  
من مجال الرياضة وأشهد له أنه تحدث  
خلال جلسة الرياضة ولم يهرب. وقال  
غامن ردًا على شعيب الموiziri: من كان  
شوكى فليقدمها وفق اللوائح.

**اعطى انت لعاصري**

تمد ايدك امد ايدي

اثنان مناقشة المخالفات المالية

المجلس الأولمبي الاسيوى في  
لكويت حدث مشادة وترافق لفظي  
ساخن بين النابئين رياض العدساني  
والحميدى السبىعى سارت على  
نحو التالى :

- العدساني للسبىعى: لماذا تدافع  
عن المجلس الأولمبي انت نائب ولست  
منها محامي احمد الفهد ولا طلال الفهد
- السبىعى: لم اشكك فىك وأنا  
مست محاميا عن احمد الفهد ..وأنت  
محامي مزروق الغانم.
- العدساني: انت تتبع مزروق ..و  
انت متلون
- السبىعى: تخسي...أنت عنصرى  
غلط أغلط تمد ايدك امد ايدي

**أبرز تعديلات قانون السجل التجاري**

ال الخاصة بالقيد أو بالتأشير في السجل أو بالشطب وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفي المعايير التي تحددها.

ويجوز بقرار من الوزير المختص إغلاق المنشآة التجارية إدارياً بعد ضبط المخالفات ويعرض قرار الإغلاق على المحكمة المختصة بنظر الدعوى الإدارية خلال عشرة أيام من تاريخه.

كما يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن ألف دينار كويتي (نحو 3 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كويتي (نحو 6,16 ألف دولار أمريكي) كل من يخالف أحكام المواد (3) والفرقة الثانية من المادة (6) و(8) و(12) و(13) من هذا القانون.

وب شأن الضبطية القضائية نصت إحدى المواد على أن يصدر الوزير المختص قراراً بتحديد الموظفين المخولين ضبط ما يقع من مخالفات لهذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له وتحريز المحاضر الالزمة في حالة المخالفة وإحالتها إلى الجهات المختصة ويكون لهم حق الإطلاع على الوثائق والمستندات خلال ساعات العمل.

التمثيل التجاري والوكالات التجارية وفروع الشركات الأجنبية المسموح بها قانوناً متى كان محلها الرئيسي في الخارج ويكون القيد في هذه الحالة باسم الناشر أو الشركة صاحبة الفرع أو الوكالة بذات رقم السجل التجاري». وتضمنت إحدى المواد المحظوظات إذ نصت على أن «يحضر على من قيد في السجل التجاري تمهين الغير من استغلال سجله التجاري كما يحضر على الغير استغلال أي سجل تجاري ليس له أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله أو كتابة بيانات على واجهة محله أو أوراقه باسم تجاري أو قيد أو ذكر رقم قيد ليس له أو غير صحيح».

وطرقت إحدى مواد مشروع القانون إلى العقوبات اذ نصت على التالي: «مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء أو أي قانون آخر يعاقب بغرامة لاتقل عن ألف دينار كويتي (نحو 3 آلاف دولار أمريكي) ولا تزيد على عشرين ألف دينار كويتي (نحو 56 ألف دولار أمريكي) كل من يخالف أحكام المادة (9) من هذا القانون ويعاقب بنفس الغرامه كل من قدم عمداً بيانات غير صحيحة سواء كانت من البيانات

وافق مجلس الأمة بالإجماع في جلسته العادية أمس في المداولة الثانية على مشروع قانون بشأن السجل التجاري والذي يشمل تجريم تضمين الشركات والتحايل على البيانات ومنح موظفي وزارة التجارة والصناعة صفة الضبطية القضائية. وجاءت نتيجة التصويت الذي تم باللئاد باسم مشروع القانون بالإجماع في المداولة الثانية بموافقة 53 عضواً من إجمالي الحضور البالغ عددهم 53 عضواً.

وكان مجلس الأمة قد انتقل في جلسته العادية لمناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية عن مشروع قانون بشأن السجل التجاري.

ونصت إحدى مواد مشروع القانون على التالي: «بنشأ في الوزارة سجل يسمى السجل التجاري تشرف عليه الإدارة المختصة وينشأ بقرار من الوزير سجل إلكتروني وتحدد اللائحة إجراءات وأحكام هذا السجل وفهرسته وتنظيم صفحاته». وناقشت إحدى مواده القيد في السجل التجاري عبر النص التالي: «يلتزم بالقيد في السجل التجاري كل تاجر ويشمل هذا الالتزام مكاتب